

قضية اليوم

وقائع اجتماع المجلس الأعلى للدفاع حول الجنوب:

خلافات على الترسيم وعلى ردّ الجيش

عكست مداولات الاجتماع الأخير للمجلس الأعلى للدفاع ارتباكاً في قرار لبنان الرسمي بشأن التطورات الاخيرة في الجنوب. وظهر واضحاً الخلاف حول مسألة ترسيم الحدود البرية والبحرية من جهة، وحول كيفية تعامل الجيش مع خروقات العدو. حجم التأثير الأميركي على الحاضرين انعكس تردداً في القرار، فيما تستمر إسرائيل في بناء الجدار الاسمطي والتعدي على الحدود اللبنانية من دون رادع

ميسم زرق

لم تكن المواجهة العسكرية المحدودة بين الجيش اللبناني وجيش العدو الإسرائيلي في العديسة عام 2010 مُجرّد حادثة عرضية هي واقعة «الشجرة» التي لم تُحطَط لها أن تبدأ وتستمّر، وفق «السيناريو» الذي شاهده العالم وقتئذٍ، حين لم يتأخّر الجيش في الردّ على خرق إسرائيلي. قرّر التصدّي لوحدة معادية اجتازت الحدود، مظهرًا للعالم استعداده العملائي للمواجهة متى تجرّأ العدو، يوم، وبعد 9 أعوام، تعود تلك المنطقة إلى الواجهة، في ظل استمرار العدو في بناء الجدار الاسمطي عند نقاط متنازع عليها.

ارتفاع منسوب الأسئلة حول موقف

مدير الاستخبارات: الجيش لا يستطيع ان يصمد أكثر من 24 ساعة في أي مواجهة

خليل: لبنان لا يمكن ان يربح دعوى في أي محفل دولي في ظل وجود الأميركي

«لبنان الرسمي» مما يحصل على الحدود الجنوبية، سببه طبيعة النقاش الذي دار في الجلسة الأخيرة للمجلس الأعلى للدفاع اللبناني (في العاشر من الشهر الجاري)، حيث ظهر التباين بين رأيين في ما خصّ قرار تصدّي الجيش من جهة، وتفاوض عبر الأمم المتحدة على النقاط المتنازع عليها براً وبحراً في أن واحد من جهة أخرى. برز حجم التأثير الأميركي على الحاضرين بعد الرسائل التي تلقاها مساعد وزير الخارجية الأميركية، ديفيد هيل، وقائد المنطقة الوسطى في الجيش الأميركي، الجنرال جوزف فويتل، خلال زيارتهما لبنان.

في الاجتماع المذكور، طبل رئيس الجمهورية الأميركية ميشال عون مناقشة ما يجري على الحدود، وخصوصاً أن «أميركا ابلغتنا أن الإسرائيلي يُصمّ على بناء الجدار مهما حصل»، قبل أن يُعطي الكلام لفاعل الجيش العماد جوزف عون الذي قال: «إن هذا الأمر ليس جديداً. فاساسات الجدار وضعت، والجانب الإسرائيلي سيستكملها»، لافتاً إلى أن «الإسرائيليين، خلال الاجتماعات الثلاثية التي تحصل في الناقورة، عكسوا هذا الجوّ. هم وضّحو ما 29 جداراً، منها 9 في النقاط المتحفّظ عليها». بعد ذلك، ترك قائد الجيش لأحد العسكريين تقديم شرح تفصي مفصل لمدة ربع ساعة، ركّز فيه على نقطة «مسكاف عام». قدّم أيضاً تقريراً عن اجتماعات اللجنة الثلاثية والنقاش فيها، والفرق بين الخط الأزرق والخط الأخضر، مشيراً إلى نقطة خطيرة وهي أن «للدنوب الإسرائيلي يرفض مطابقة لبنان بين الخط الأزرق وخط الهدنة، لأن

الهدنة سقطت عام 1967، حين قامت طائرة لبنانية بقصف مستعمرة إسرائيلية. لكن هذه نظرية غير موقّفة لأن القرار 1701 يتحدث في إحدى مواده عن احترام الحدود الدولية المعترف بها، أي خط الهدنة»، وعندما تحدث الضابط عن التفاوض مع مندوب العدو حول النقاط الـ 13، سال الرئيس عون عن النقاط التي تمّ الاتفاق حولها، والنقاط التي لا تزال موضع تفاوض كان الجواب أنه تمّ الاتفاق على 7 نقاط، وهناك نقطة يجري التفاوض حولها، وبقي هناك 5 فقط، لكن التقدير أن العدو «لن يتراجع حيث توجد مستعمرات».

بعدما انتقل الجميع إلى البحث في مسألة تصدّي الجيش لهذه التجاوزات، فاعتبر رئيس الحكومة الملحق بسعد الحريري أن الدولة اللبنانية كانت قد اتخذت قراراً بالتصدي سابقاً لأي مخالفة، لذا «فلنستمر بهذا القرار، على أن يتوافق ذلك مع تواصل دبلوماسي لتوقيف بناء الجدار»، وأضاف الحريري: «علينا أن نقرر إن كنا

العُدل الدولية وقانون البحار، داعماً موقفه هذا بالقول: «نقطة الـ B1 ما بتعمل فرق كبير، ولن تؤثر على ترسيم الحدود في حال الفصل». قال باسيل بصراحة إن «الاتفاق على البحر والبرّ معاً لن يحصل إطلاقاً، لأن إسرائيل لم تسمح لنا حتى بأن نتقرب لإجراء مسح على الحدود البحرية»، وزير المال تحفّظ على كلام باسيل عن نقطة الـ B1 (وهي نقطة حدودية بين لبنان وفلسطين المحتلة عند رأس الناقورة، ويؤدي تحريكها إلى تعديل الحدود البحرية) مؤكداً أن كل الدراسات والخرايط تثبت أن أي تعديل في هذه النقطة سينجم عنه خسارة كبيرة عند البلوق الحري رقم 8.

خلال المداولات، كان واضحاً أن موقف الفصل بين البر والبحر أمر متفق عليه بين عون والحريري وباسيل، وهو أمر أبده وزير الداخلية نهاد المشنوق. وعندما أصر وزير المال على الموقف القديم «بالربط والتصدي»، تدخل المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، معتبراً أن أي موقف حاسم من لبنان وتهديد بالردّ والتصدي سيدفع الجانب الإسرائيلي إلى التفكير جدياً، وخصوصاً أنه يحاذر التهور. هذا الجدل دفع رئيس الجمهورية إلى السؤال مجدداً عن القرار الذي يجب اتخاذه في موضوع التصدي، فقال مازحاً: «هل سنخذ القرار أم ننتظر تأليف الحكومة؟». هنا عرض الحريري «عقد جلسة حكومية إذا اضطررنا إلى اتخاذ قرار بكيفية المواجهة». عدم الاتفاق حول الفصل بين البر والبحر دفع باحث الضباط إلى التدخل، مشيراً إلى «أن المفاوضات حول البحر تؤكّد أن هناك مشكلة ليست محصورة مع الجانب الإسرائيلي، وإنما مع الدولة القبرصية». فأجاب باسيل: «وهناك مشكلة مع سوريا بنفس الحجم»؛ حين بدأ المجتمعون بصياغة البيان، تدخل قائد الجيش طالباً «تحديد كيفية التصدي»، فجابته الحريري «تعرّز وجودك في المنطقة، وفي هذا الوقت نناقش نحن مسألة الفصل». عون وباسيل اكدا ضرورة «التفاوض على النقاط المتنازع عليها في البرّ دون ربطها بالبحر. فعملية الربط ستؤدي إلى وقوع دم أو تضييع الأرض، وبالفصل لن نخسر شيئاً».

لم يتوقف الضغط في هذه النقطة. ثقة من يصر على السير في الطرح الأميركي، وأكثر من ذلك، هناك من يعتبر أن بناء الجدار ليس كارثة، كما رأى مدير استخبارات الجيش العميد طوني منصور، الذي اعتبر أن الإسرائيليّين يستخدمون الطريق الذي يبنّون الجدار عليه منذ سنوات طويلة، ونحن لم نعترض. فلننق على قرارنا القديم، نمنع بناء الجدار وتكلف الجيش بالتصدي». بدأ واضحاً أن موقف الحريري لم يكن سوى بهدف الزيادة، إذ سرعان ما تحدث عن الذهاب إلى مجلس الأمن للمطالبة بإزالة البلوكات، وإطلاق لبنان موقفاً حاسماً وقاسياً، ونشر عسكر على الحدود. ثم أعاد فتح النقاش حول الفصل بين البر والبحر، عارضاً فكرة «التفاوض على البرّ واللجوء إلى التحكم في البحر». وقد لاقى وزير العدل سليم جريصاتي رئيس الحكومة قائلاً: «على لبنان أن يتقدّم بدعوى حول الحدود البحرية، لأن موقفاً سيكون قوياً». وزير المال سرعان ما عارض الفكرة، لأن إسرائيل لم توقع أصلاً على اتفاقية البحار، ولأن لبنان لا تحدد كيف ستتعاطى مبدائياً. هنا، عاد الرئيس عون إلى النقطة الأولى سالاً: «فتفتح النار لا؟ الإسرائيليون مصممون، والأميركي

ابراهيم الامين

هل هناك نية لتغيير عقيدة الجيش؟

الأمالي عند نقاط التماس الحدودية، وخصوصاً بعد المواجهة الشهيرة التي قامت بين ضباط وجنود لبنانيين، ومجموعة من قوات العدو كانت تنوي إقامة سياج حدودي في نقاط متنازع عليها. وفي عملية التدقيق، يتبين أن قيادة الجيش واجهت صعوبات في كيفية التعامل مع لحظات التوتر التي تحصل على الأرض، وهو ما دفع بالعماد جوزيف عون إلى الطلب من رئيسي الجمهورية والحكومة ميشال عون وسعد الحريري عقد اجتماع عاجل للمجلس الأعلى للدفاع، لوضع استراتيجية لكيفية التعامل مع الوضع على الأرض، بعدما كان قد سمع منهما، خارج الاجتماع، توصية بعدم ترك الأمور للجنود الموجودين على الأرض. وربط أي خطوة ذات طابع دفاعي أو هجومي بقرار يصدر عنه مباشرة. وهو ما تكرس في اجتماع المجلس الأعلى للدفاع، مع إضافة أن يعود قائد الجيش إلى عون والحريري قبل اتخاذ أي خطوة عملائية.

هذا «الارتباك» الواضح كشف عن عمق التأثيرات التي تنتج من هذا المستوى غير المسبوق من التنسيق بين الجيش والجانب الأميركي من جهة، وعن تعزيز فرضية -لم تكن حاضرة قبلاً - بأن لبنان لا يقدر على الدخول في مواجهة مع العدو. وفي هذه النقطة، تبدو الخطوة، سواء صدرت عن الحكومة أو عن قيادة الجيش، كأنها امتثال للإرادة الأميركية بعدم الذهاب نحو أي نوع من الصدام مع العدو، وبالتالي، «عدم الاتكال على أحد». وفي هذه النقطة تحديداً، يكون لبنان الرسمي (الحكم والحكومة والجيش) قد وافق على اعتبار أن المقاومة ليست موجودة كقوة مساندة للجيش في مواجهة أي عدوان إسرائيلي، وهذا ما يعيدنا عملياً إلى المناخات التي كانت سائدة قبل أكثر من ربع قرن، والتي تقول بأن لبنان ضعيف ولا حول له ولا قوة على مواجهة إسرائيل.»

على التصرف بحرية وخرق الحدود وتجاوز القواعد المعمول بها. لأنه واثق من عدم وجود قرار بالتصدي له من قبل الحكومة اللبنانية، بل إن الأخطر هو التعايش مع هذه الوقائع الجديدة، بحيث إنه في لحظة مواجهة غير محسوبة، سوف يخرج من الدولة من يطلب عدم تدخل المقاومة. وهو أمر يهدد إنجازات نضال عمره عقود من الزمن، ودفق لبنان ثمنه حياة الآلاف من أبنائه والغالي من اقتصاده وياه التحتية، علماً بأن قيادة المقاومة التي تتعامل مع الأمور بحذر، ويتنسق عال مع قيادة الجيش، سوف لن تقف مكتوفة الأيدي أمام خروقات التصدي من قبل العدو، وسوف تبقى في يدها حق المبادرة لمنع العدو من التماذي في اعتداءاته. لكن، هل صار ضرورياً رفع الصوت والسؤال، عما إذا كان في بيتنا من قرّر - ومن طرف واحد - تغيير العقيدة القتالية للجيش؟

تصريح

«العسكرية» حائرة في قضيّة سوزان الحاج:

«فبرك دليلاً» أو «ابحث عن دليل»؟

إسرائيل، لكن لا يوجد لديهم دليل. أقلّ غيبش الخط مع أمن الدولة. ليُصل بالقدم الحاج ويبلغها بمضمون ما أخبروه في أمن الدولة. فسألته ولماذا لم يوقفوه؟ فأخبرها بأنّه لا يوجد دليل. عندها بادرته بالقول: «اعلمن دليل». توقّف العميد عند هذه النقطة. قال لك: «فتمشّل على دليل أو اعملن دليل؟». هنا ردّ غيبش أنه لا يذكر تحديداً. فقال له العميد: «هذه «ال قضية». إن لم تكن حريفاً، بالعمي ماذا فهمت؟ فردّ غيبش «بالعمي اللي أنا فهمتو أوّو كيف ما كان. بحلال بحرام لازم نجيب على التحقيق». الآن نبحت عن الحقيقة. هناك فرق كبير بين أن تقول إن سوزان الحاج طلبت منك أن تركّب وتغيرك ملقاً لزياد عيتاني وبين أن تطلب منك البحث عن أدلة». فردّ غيبش: «كان الهدف أن نبحت عن دليل أو شبيهة لباتي زياد عيتاني على التحقيق «وياكل كفين ويتبهلن شوي» ويتبني الأمر عند هذا الحد».

وقرّر رئيس المحكمة إرجاء الجلسة إلى الخميس في السابع من شباط المقبل. لتابعة استجواب غيبش ومباشرة استجواب سوزان الحاج.

(الأخبار)

تنشط الاستخبارات العسكرية الفرنسية ضمن قوات الطوارئ الدولية العاملة في الجنوب. بعض الضباط من إسبانيا ودول أخرى، يعزّون النشاط الفرنسي إلى غياب الولايات المتحدة المباشر عن القوة الدولية، وإلى أن باريس تهتمّ من خلال هذا الدور لفرض مقعد لها في المعادلة العسكرية الدولية في لبنان، وخصوصاً أنها تتعرض لإهمال من جانب قيادة الجيش اللبناني التي لن تشتري أسلحة فرنسية وتستمر في الاتكال على المساعدات الأميركية.

كما أن الجيش لا يريد إدخال الفرنسيين في أي نشاط أو عمل عسكري لا علاقة لهم به، مثل ملف الأفواج الحدودية، حيث يقتصر تعاون الجيش مع الولايات المتحدة وبريطانيا. الفرنسيون يعوّلون على دورهم في القوات الدولية، من أجل تعزيز علاقتهم مع إسرائيل أيضاً. وتطوع الفرنسيون مراراً لنقل هواجس العدو إلى الجهات اللبنانية الرسمية والسياسية حيال ملف القوة الصاروخية للمقاومة. وتظهر المعلومات الواردة من باريس أن فرنسا معنية بتعزيز دائرة التعاون الأمني والعسكري مع العدو وتوسيعها في ساحات أخرى غير لبنان، مثل سوريا

طلبُ عدم تدخل المقاومة في أي مواجهة مع العدو يهدّد إنجازات نضاله عمره عقود من الزمن

حيث التشاور بين تل أبيب وباريس قائم حول كيفية التعامل مع القرار الأميركي بالانسحاب.

لكن النشاط الفرنسي له فائدة وحيدة، وهو الكشف عن ظواهر جديدة تخفي هواجس من أن يكون في لبنان من يسعى إلى تغيير عقيدة الجيش اللبنانية لناحية كيفية التعامل مع اعتداءات العدو الإسرائيلية البرية والبحرية والجوية. علماً بأن الجيش لا يملك أي قدرات على منع خروقات العدو في البحر والجو، لكنه يملك قدرات محدودة في مجال البر.

تكشف مصادر في القوة الدولية له«الأخبار» أن المندوب الفرنسي في لجنة الارتباط التي تتواصل بين لبنان وإسرائيل، يتصرف ب«ثقة كبيرة» إزاء أن لبنان لن يقدم على خطوات تصعيدية في وجه أعمال العدو على طول الحدود. وأن هذا الضابط «يقول لزملائه إنه حتى لو ظهر أن الجنود اللبنانيين المنتشرين في النقاط الحدودية يقومون بتحركات توحي باحتمال حصول مواجهة، فإنه على ثقة بأن اتصالات عاجلة سوف تردهم من قيادة الجيش في بيروت تمنع عليهم القيام بأي عمل عسكري مباشر»، وأكثر من ذلك، يقول الضابط الفرنسي إنه «تبلغ من الجانب اللبناني أن الجيش سوف يساعد على تخفيف التوتر، وأنه سيتخذ إجراءات تمنع المدنيين أيضاً من الاقتراب من النقاط الحدودية». ويعطي على ذلك مثلاً، ما حصل في بلدة ميس الجبل، حيث توقف فجأة نشاط

استجوب رئيس المحكمة العسكرية الدائمة العميد حسين عبد الله المقرصن الإلكتروني إيلي غيبش أسس في القضية التي يُحاكم فيها مع الرئيسة السابقة كاتّب مكافحة جرائم المعلوماتية المقدم سوزان الحاج، بجرم اختلاق جنائية التعامل مع العدو الإسرائيلي للممثل المسرحي زياد عيتاني. أعطي غيبش الكلام قبل أن يطلب العميد عبد الله عرض بعض الرسائل النصية والصوتية بين غيبش والمقدم الحاج، سال العميد غيبش عن بداية علاقته بالمقدم الحاج ليلذكر أنّها تعود إلى عام 2015، جزاءً، توقيفه إثر قيامه بإطفاء الموقع الإلكتروني لمصرف سويسيتيه جنرال رداً على قتل طارق يتيم لجورج الريف، لكون القتال كان يعمل لدى رئيس مجلس إدارة المصرف أنطون صحناري.

وقد قرصن خلال عمله مواقع تابعة للعدو الإسرائيلي وحسابات خاصة بمجموعات إرهابية، وذكر أنّه في إحدى المرّات، طلبت منه قرصنة موقع إخباري لبناني ينشر مقالات ضدّ مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية. واتهمه بتوقيف أصحاب الراي الحر «لحني نجيبين لعلّما على ركابن». غير أنّه بعد نحو سبعة أشهر، ترك العمل جزاءً تلقية عرضاً مالياً أفضل بلغ 1750 دولاراً شهرياً